

دور المنظمات غير الحكومية في حماية المناخ  
the role of Non-governmental organizations in climate protection

قوق سفيان  
كلية الحقوق، جامعة الجزائر 01  
sofiane.goug@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2021/04/24 تاريخ القبول للنشر: 2021/05/20

\*\*\*\*\*

ملخص:

برز دور المنظمات غير الحكومية (ONG) وخاصة البيئية منها بشكل فعال على الساحة الدولية خلال العقود الثلاثة الأخيرة من القرن المنصرم، وتحديدًا بعد مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية بريتو دي جانيرو عام 1992م، ففي مجال حماية المناخ، وبالرغم أن الفقه الدولي الحديث لم يعترف بعد بالشخصية القانونية الدولية لهذه المنظمات إلا أن أحد لم ينكر الدور الواسع للمنظمات غير الحكومية في إعداد وتنفيذ مشاريع التنمية وفي التفاوض على الاتفاقيات الدولية، أي أنه قد أصبح للمنظمات غير الحكومية نشاطات متنوعة تؤثر إلى حد كبير في اتخاذ القرار السياسي حيث تقوم هذه بالإعداد للمؤتمرات الدولية البيئية وتفتح إبرام المعاهدات الدولية، وتقوم بإجراء حوار ونقاش في المحافل الدولية البيئية فتؤثر في اتخاذ القرارات وتقوم بالتشجيع وتقديم المساعدات أو الضغط على الدول لاتخاذ موقف معين وأحيانًا تكون بعض بنود المعاهدات من اقتراحها.

الكلمات المفتاحية: المناخ، المنظمات غير الحكومية، البيئة، التغيرات المناخية.

**Abstract:**

The role of non-governmental organizations (ONG), especially the environmental ones, has emerged effectively on the international scene during the last three decades of the last century, specifically after the United Nations Conference on Environment and Development in Rio de Janeiro in 1992, in the field of climate protection, despite the fact that modern international jurisprudence has not yet recognized the personality. However, no one has denied the wide role of non-governmental organizations in preparing and implementing

development projects and in negotiating international agreements, meaning that NGOs have various activities that greatly affect political decision-making as the latter prepares for international environmental conferences. It proposes the conclusion of international treaties, conducts dialogue and discussion in international environmental forums, influences decision-making, encourages and provides assistance, or pressures states to take a specific position, and sometimes some of the treaty provisions are part of its proposal.

**key words:** Climate, non-governmental organizations, the environment, climate change.

### مقدمة:

في الواقع، ساهمت العديد من المتغيرات العالمية خلال العقود الثلاثة الأخيرة من القرن الماضي في إحداث تحولات، وإفراز تحديات كبيرة، مست بشكل رئيسي قدرة الدول على القيام بمهامه بشكل منفرد في تلبية تطلعات مجتمعاتها، لا سيما التطلعات ذات البعد الإنساني، فكان هذا السياق مستعدا على وجود فواعل أخرى تسعى إلى القيام بالمهام، ومواجهة التحديات التي كانت من صميم اختصاص الدول، ومن هذه الفواعل، نجد المنظمات غير الحكومية، التي سارعت لمشاركة الدول في إدارة وتبني بعض القضايا، كما تمكنت من وضع أجندات خاصة بها، وبذلك أضحت تساهم في رسم بعض الأدوار في مختلف المجالات التي تفتحمها.

كما أن التأثير المتزايد للمنظمات غير الحكومية في النطاق الدولي، ولد الانتباه ليس فقط إلى إنجازات هذه المنظمات، ولكن أيضا إلى القضايا التي تدافع عنها، ومن بين هذه القضايا التي أولت لها المنظمات غير الحكومية أهمية وعناية بالغة، قضايا المتعلقة بالمناخ، حيث استطاعت توجيه السياسات الدولية وفق برامج بيئية تحقق التنمية المستدامة وحدت بالدول إلى إدراج الثقافة البيئية في قوانينها الأساسية الداخلية، والمصادقة على كل الاتفاقيات الخاصة بحماية المناخ، وذلك اعتمادا على كل المبادئ والآليات البيئية التي نصت الاتفاقيات الدولية المبرمة في المؤتمرات التي تناولت المناخ والتي صادقت عليها معظم دول العالم.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه المنظمات غير حكومية قد نجحت في أداء دورها إلى حد كبير، وذلك بالنظر إلى مبادئها وأهدافها التي جاءت في مواثيقها. وعليه، فإن الإشكالية التي يثيرها

موضوع دراستنا تبحث في كيفية تناول هذه المنظمات البعد البيئي لديها والمتمثل في حماية المناخ وماهي الآليات التي اعتمدت عليها؟

واستنادا إلى الموضوع محل البحث وقصد معالجته والوقوف على كل جوانبه اعتمدنا على منهجين رئيسيين: المنهج الوصفي والمنهج التحليلي، حيث استخدمنا أسلوب البحث الوصفي لوصف الظاهرة المراد دراستها، واستخلاص أهم النتائج التي يمكن التوصل لها من حيث المهام والآليات لذلك.

كما اعتمدنا أسلوب البحث التحليلي، لأنّ تحديد مدى فعالية تدخل المنظمات غير الحكومية في مواجهة التحديات البيئية تقتضي منا تحليل هذا الدور وتمحيصه، بالشكل الذي يجعلنا نتبين مدى كفايته أو قصوره، ومدى فعالية الحماية التي يحققها على أرض الواقع بشأن مختلف المصالح البيئية المشمولة بالحماية. وعليه للإجابة على الإشكالية السابقة، ارتأينا تقسيمها، كما يلي:

المبحث الأول: دور المنظمات غير الحكومية في المحافل البيئية الدولية.

المبحث الثاني: أساليب تدخل المنظمات غير الحكومية في حماية المناخ.

### المبحث الأول: جهود المنظمات غير الحكومية في المحافل البيئية الدولية

في الحقيقة، حاولت بعض المنظمات الدولية غير الحكومية البيئية مؤخرا-ومن بين هذه المنظمات: منظمة السلام الأخضر، منظمة أصدقاء الأرض، منظمة صندوق الحياة البرية العالمي-، (حموتة ، 2015م، صفحة 52)تعديل قواعد العمل الدولية الجاري التعامل بها من قبل الدول والهيئات الدولية في مجال المناخ، وهي تركز في ذلك على قوتها التجنيدية على الصعيد الدولي، وقدرتها على التحليل والتفكير والاقتراح، وبهذا استطاعت بالاعتماد على جملة من السبل المساهمة في إعداد قواعد القانون الدولي للبيئي، (وافي ، 2013-2014م، الصفحات 87-88)فهي مثلا تقوم بالإعداد للمؤتمرات الدولية البيئية، وتقدم إبرام المعاهدات الدولية، وتقوم بإجراء حوارات ونقاشات في المحافل الدولية البيئية، فتؤثر في اتخاذ القرارات، وتقوم بالتشجيع، وتقديم المساعدات، أو الضغط على الدول لاتخاذ موقف معين، وأحيانا تكون بعض بنود المعاهدات من اقتراحها وتسهر على متابعة تنفيذها. (الكيش، 2013م، صفحة 391).

وعليه، سنتطرق لدور المنظمات غير الحكومية في المحافل الدولية البيئية من خلال  
المطلبين التاليين:

**المطلب الأول:** دور المنظمات غير الحكومية في المؤتمرات الدولية البيئية

**المطلب الثاني:** دور المنظمات غير الحكومية في المفاوضات على الصكوك الدولية لحماية  
المناخ.

**المطلب الأول:** دور المنظمات غير الحكومية في المؤتمرات الدولية البيئية

عرف القانون الدولي المعاصر تطورا متسارعا، وتنوعت انشغالات الدول، ولم تعد  
المؤتمرات الدولية تهتم فقط بالموضوعات السياسية، بل تنوعت مواضيع تلك المؤتمرات  
لتشمل قضايا التنمية والبيئة، ومحاربة الفقر والتخلف، وكل ما يحقق الأمن الجماعي  
والتنمية البشرية، وأصبحت المنظمات غير الحكومية تلعب دورا كبيرا في إنجاح أعمال تلك  
المؤتمرات في كل المراحل، بدء بالتحضير، وحضور الجلسات، وتقديم الاقتراحات، وإصدار  
البيانات، وتحليل التوصيات، وصولا إلى مراقبة التنفيذ وتجسيد التوصيات والبرامج.

وعليه، سوف نتطرق إلى دور المنظمات غير الحكومية في المؤتمرات الدولية البيئية من  
خلال الفروع التالية:

**الفرع الأول:** التحضير لعقد المؤتمرات الدولية البيئية

شكل مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية في ريودي جانيرو لعام 1992م-ويطلق عليه  
قمة ريو، أو قمة الأرض، وهي قمة نظمتها الأمم المتحدة بريو دي جانيرو، بالبرازيل، من أجل  
البيئة والتقدم، وكان ذلك من 03 يونيو حتى 14 يونيو 1992م، وشارك في المؤتمر 172 حكومة،  
منها 108 دول أرسلت رؤساءها أو رؤساء حكوماتها، وحوالي 2400 ممثل لمنظمات غير حكومية  
و17,000 شخص في المنتدى العالمي للمنظمات غير الحكومية الذي عقد موازيا للقمة وأطلق  
عليه المركز الاستشاري-، حدثا مهما فيما يتعلق بمشاركة ممثلين من جهات غير حكومية في  
النظام البيئي الدولي، حيث سمح المؤتمر بمشاركة المنظمات غير الحكومية في الأعمال  
التحضيرية للمؤتمر بصفتهم خبراء في مجال التعاون الدولي، ومكنهم من المساهمة في صياغة  
جدول الأعمال الذي قُدم أمام المؤتمر، وقد كان بعض ممثلي هذه المنظمات أعضاء أيضا في  
الهيئة الحكومية الدولية لخبراء المناخ، وقد حضر هؤلاء الممثلون جميعا كل اجتماعات  
المؤتمر الرسمية وغير الرسمية، وقدموا خلالها وثائق مهمة بصفتهم مراقبين. (عسكر،  
القانون الدولي البيئي: تغيرات المناخ-دراسة تحليلية تفصيلية-، 2013م، صفحة 730).

وتأكيداً على دور المنظمات غير الحكومية البيئية في معالجة قضايا البيئة، فقد ورد في "إعلان ريو"-وهو وثيقة قصيرة صدرت عن مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية عام 1992م- النص على هذا الدور بموجب المبدأ العاشر منه والذي ينص على أنه: "أحسن طريقة لمعالجة المسائل البيئية، هو ضمان مشاركة كل المواطنين المعنيين، وعلى المستوى المناسب، وعلى المستوى الوطني ينبغي أن يكون لكل فرد الحق في الاطلاع على المعلومات التي تحوزها السلطات العامة والمتعلقة بالبيئة، بما في ذلك المعلومات المتعلقة بالمواد والنشاطات الخطيرة، كما ينبغي أن يكون لكل فرد حق المشاركة في المسارات المتعلقة باتخاذ القرارات البيئية. كما ينبغي على الدول تشجيع وتحسيس ومشاركة الجمهور من خلال وضع المعلومات تحت تصرفه". وعلى نحو مماثل، أكد الفصل 23 من جدول أعمال القرن 21، على أنه لا بد أن يتاح للأفراد والمجاميع والمنظمات للوصول إلى المعلومات المتعلقة بالبيئة والتنمية.

كما وجدت المنظمات غير الحكومية البيئية صداها في الاتفاقيات البيئية التي عقدت أثناء وبعد قمة ريو، حيث تشترط الاتفاقية الإطارية لتغير المناخ-ويرمز لها "UNFCCC" وهي اتفاقية دولية صدّق عليها 191 بلداً والتزمت تلك البلدان بوضع استراتيجيات وطنية لمواجهة الاحترار العالمي-بأن يقوم أطرافها وعلى المستويين الوطني والإقليمي وبموجب القوانين والضوابط المحلية وضمن نطاق إمكانياتها، بتشجيع وتسهيل مدخل عام إلى المعلومات والمشاركة العامة.

وعلى هذا الأساس، شهدت السنوات العديدة الماضية تغييرات أساسية في اهتمام المنظمات غير الحكومية بقضايا ومشاكل البيئة والتنمية بصفة عامة والمناخ بصفة خاصة، كما نصت توصيات المؤتمرات الدولية التي عقدها الأمم المتحدة على أهمية المشاركة والدور الرئيسي الذي تلعبه المنظمات غير الحكومية.

#### الفرع الثاني: إعداد الوثيقة الختامية للمؤتمرات وصياغة التوصيات

من بين الأهداف الرئيسية للمؤتمرات الدولية إشراك المنظمات غير الحكومية باعتبارها تمثل كافة فئات المجتمع والتي تعتبر الركيزة في التنمية، إذ أتاحت المؤتمرات الدولية لهذه المنظمات فرص تدخل واسعة النطاق سواء على مستوى التحضير أو في جدول الأعمال وصولاً إلى اقتراح التوصيات.

وتجدر الإشارة، إلا أن المنظمات غير الحكومية تلعب دورا لا يستهان به في تكوين وتطوير قواعد القانون الدولي البيئي وذلك من خلال مشاركتها وتأثيرها في المؤتمرات الدولية، وممارسة الضغوطات لتوجيه المفاوضات الحكومية. (بريشي ، 2017-2018م، صفحة 232).

كما يمكن للمنظمات غير الحكومية أن تصدر وثائقها الخاصة، بما في ذلك الوثيقة الختامية، وعلى الرغم من أنها غير ملزمة للحكومات، إلا أنه يمكن أن يكون لها صدى من خلال أعمال الضغط التي تمارسه المنظمات غير الحكومية أثناء المؤتمر، ولعل أهمية وثائق المنظمات غير الحكومية، أنها تسهم بقدر أكبر من الحرية، فتكون الأكثر تعبيرا عن الانشغالات والمشكلات، بعكس الوثائق الحكومية التي تحكمها أطر تفاوضية بالغة التعقيد (شعشوع، 2013/2014م، صفحة 272)

ورغم أهمية ما تقوم به المنظمات الدولية غير الحكومية في المؤتمرات الدولية البيئية إلا أن دورها في المشاركة الفعلية في هذه المؤتمرات وتحديدًا في عملية سن القوانين غير كاف حتى الآن حيث اقتصر دورها على المجال الإعلامي فقط فلم يكن لها تأثيرا على القرارات التي تتخذها الأطراف ولا على تطوير النظام القانوني لحماية المناخ.

المطلب الثاني: دور المنظمات غير الحكومية في التفاوض على الصكوك الدولية لحماية المناخ

على الرغم مما تضطلع به الأمم المتحدة من دور ريادي في مجال حماية المناخ، إلا أنه لا يمكن إغفال ما تبذله المنظمات غير الحكومية من جهود حثيثة لتدعيم هذه الحماية، حيث قامت بدور مهم أثناء التفاوض على إبرام الاتفاقية الإطارية وبروتوكول كيوتو. (عسكر، 2013م، صفحة 728).

كما لعبت دورا لا يُستهان به أيضا مؤخرا في التفاوض على اتفاق باريس بمناسبة مؤتمر الأطراف الواحد ولعشرين (COP21) لعام 2015م، هذا الاتفاق الذي يعتبر بمثابة حدث تاريخي في مجال حماية المناخ، حيث صادقت عليه 195 من بينها الولايات المتحدة الأمريكية والصين واللتان يشكل انبعاثاتهما لوحدهما أكثر من ثلث انبعاثات الغازات الدفيئة في العالم (Sandrine , 2017, p. 25)- والتي تعني تلك العناصر الغازية المكونة للغلاف الجوي، التي تمتص الأشعة دون الحمراء وتعيد بث هذه الأشعة- (الحمداني، 2014م).

وقد جاءت مشاركة هذه المنظمات في تلك الحماية كثمرة للنهج المتفتح نسبيا من جانب المجتمع الدولي تجاهها، وانعكس ذلك على نصوص الاتفاقية الإطارية لتغير المناخ، وخاصة

تلك التي تناولت دور هذه المنظمات غير الحكومية، والتي أنشأت قواعد لتفعيل دور المنظمات غير الحكومية في حماية المناخ لاسيما فيما يتعلق بتوعية الجمهور بشأن المشكلة، كما أقرت بأن مؤتمر الأطراف سيستفيد من خدمات وتعاون هذه المنظمات في مسألة تنفيذ الاتفاقية، حيث سمح للمنظمات غير الحكومية بالمشاركة في الاجتماعات الرسمية بصفة مراقب، وكانت مشاركتها بدرجات متفاوتة مكنتها من عرض وجهة نظر مختلفة خلال تلك المفاوضات. ( الكيش، 2013م، صفحة 389)

حيث جاء في المادة4فقرة1/ط، من الاتفاقية الإطارية اعترافها بدور المنظمات غير الحكومية المحفز لزيادة الوعي العام فيما يتعلق بهذه المشكلة والقضايا البيئية لأنها منظمات قادرة على تقييم الوضع من وجهة نظر محايدة وتؤكد المادة المذكورة أعلاه على أهمية التعاون بين جميع الأطراف في مجال التعليم والتدريب والتوعية العامة فيما يتصل بتغير المناخ، وتشجيع المشاركة على أوسع نطاق في هذه العملية، بما في ذلك المشاركة من جانب المنظمات غير الحكومية حيث تنص المادة4فقرة1/ط، على أنه: "يقوم جميع الأطراف واضعين في الاعتبار مسؤولياتهم المشتركة، وان كانت متبينة وأولوياتهم، أو أهدافهم وظروفهم الإنمائية المحددة على الصعيدين الوطني والإقليمي بما يلي: "(ط)-لعمل والتعاون على التعليم والتدريب والنوعية العامة فيما يتصل بتغير المناخ وتشجيع المشاركة على أوسع نطاق في هذه العملية بما في ذلك المشاركة من جانب المنظمات غير الحكومية".

كما جاء في المادة7فقرة2/ل، من الاتفاقية الإطارية المتعلقة بمسألة الإشراف على تنفيذ الاتفاقية من جانب مؤتمر الأطراف حيث نصت على أنه: "للأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة والوكالات الدولية للطاقة الذرية، وكذلك لأي دولة ليست طرفا في هذا البروتوكول أن تمثل في اجتماع الأطراف بصفة مراقب ويجوز أن يقبل حضور ي هيئة أو وكالة وطنية ودولية، حكومية أو غير حكومية، لها الأهلية في الميادين المتصلة بحماية طبقة الأوزون، وتبدي للأمانة رغبتها في أن تمثل في اجتماع ما للأطراف بصفة مراقب لم يعترض على ذلك ثلث عدد الأطراف الحاضرة على الأقل. ويكون قبول المراقبين ومشاركتهم خاضعين لأحكام لنظام الداخلي لذي تعتمده الأطراف". إلى أنه على مؤتمر الأطراف القيام باستخدام الخدمات التي تقدمها المنظمات الدولية المختلفة والهيئات الحكومية والهيئات غير الحكومية.

ورغم استخدام المادة المذكورة أعلاه نفس اللغة التي وردت في بروتوكول مونتريال لعام1987م، بخصوص مشاركة المنظمات غير الحكومية في المجالات المتصلة بحماية طبقة

الأوزون إلا أنها خفضت معيار المشاركة إلى أبعد من ذلك باشتراط اختصاص المنظمات غير الحكومية في المسائل المشمولة بالاتفاقية الإطارية.

كما اقتصرت مشاركة المنظمات غير الحكومية في دورات مؤتمر الأطراف بصفة مراقب فقط، بشرط أن تكون ذات اختصاص في المسائل المشمولة بالاتفاقية الإطارية وأن تكون قد أبلغت الأمانة العامة برغبتها أن تكون ممثلة بصفة مراقب في إحدى دورات مؤتمر الأطراف، وألا يعترض على ذلك ثلث أطراف الحاضرين على الأقل، وأن يخضع قبول اشتراك المراقبين للنظام الداخلي المعتمد من قبل مؤتمر الأطراف وهذا ما أكدته المادة 7فقرة 6 من الاتفاقية الإطارية بنصها على أنه: "يمكن للأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة والوكالات الدولية للطاقة الذرية فضلاً عن أي دولة عضو فيها أو المراقبين لديها من غير الأطراف في الاتفاقية أن يكونوا ممثلين بصفة مراقب في دورات مؤتمر الأطراف، ويجوز الموافقة على حضور أي هيئة أو وكالة، سواء كانت وطنية أو دولية حكومية أو غير حكومية ذات اختصاص في المسائل المشمولة بالاتفاقية، وتكون قد أبلغت الأمانة برغبتها في أن تكون ممثلة بصفة مراقب في إحدى دورات مؤتمر الأطراف ما لم يعترض على ذلك ثلث عدد الأطراف الحاضرين على الأقل، ويخضع قبول واشتراك المراقبين للنظام الداخلي المعتمد من قبل مؤتمر الأطراف".

إذ تقوم المنظمات غير الحكومية بالمشاركة في المفاوضات الدولية الجارية في إطار مؤتمر الأطراف الاتفاقية الإطارية وبروتوكول كيوتو سواء بمنح المنظمة غير الحكومية صفة المراقب، أو الاستعانة بها لتمثيل الدولة ضمن الوفد الرسمي المكلف بالتفاوض، وتوفر المنظمة غير الحكومية للدولة الاستفادة من الخبرة العلمية والقانونية والاقتصادية التي تملكها هذه المنظمات، وتقوم سكرتارية الاتفاقية الإطارية بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية بتزويدها بالبحوث والدراسات العلمية والقانونية والاقتصادية التي تساعد في تنفيذ هذه الاتفاقية. (الشعلان، 2010م، صفحة 90).

وفي مؤتمر الأطراف الثاني سنة 1996م، اعتمدت الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتكنولوجية قراراً يطلب من الأمانة العامة دراسة آلية أكثر كفاءة للسماح للمنظمات غير الحكومية للوصول إلى الاتفاقية الإطارية.

ويرى جانب من الفقه، أن الاتفاقية الإطارية في النصوص المشار إليها تدعو إلى ضرورة الاستفادة من الخدمات التي تقدمها المنظمات غير الحكومية والتعاون معها في تنفيذ هذه الاتفاقية وجميع الصكوك ذات الصلة بعدها، وهو ما حدث في الدورات الأولى لمؤتمر الأطراف

الاتفاقية الإطارية والتي انتهت بتبني بروتوكول كيوتو على الرغم أن دورها اقتصر بعد ذلك إلى كونها أداة لنشر الرسائل الإخبارية اليومية من جانب بعض الجهات، مثل منظمة التعاون الاقتصادي، ونشر مفاوضات قمة الأرض، فشكلت بذلك مصدرا هاما للمعلومات عن العملية التفاوضية، كما لعبت دورا هاما لتوضيح اللغة الدبلوماسية الدولية الغامضة التي تريدها بعض الدول لتبرير أفعالها تجاه المساهمة في تغيير المناخ، وكذلك تذرعها بالسيادة الوطنية لتجنب تحملها المسؤولية عن أضرار تغير المناخ. (عسكر، 2013م، صفحة 730).

بينما يرى جانب آخر من الفقه، أنه رغم هذا الدور الإعلامي والمشاركة النشطة للمنظمات غير الحكومية، فإن دورها في مجال حماية المناخ لم يرق إلى المستويات الجيدة أثناء التفاوض على الاتفاقية الإطارية وجميع الصكوك ذات الصلة اللاحقة لها، حيث اقتصر دورها على المجال الإعلامي فلم يكن لها حق التصويت، وبالتالي التأثير على القرارات التي تتخذها الأطراف، وتطوير النظام القانوني لحماية المناخ، ضف إلى ذلك الشروط التي وضعتها المادة 7 فقرة 5 من الاتفاقية الإطارية والمتمثلة في:

- أن تكون المنظمات غير الحكومية ذات اختصاص.
- أن تكون قد أبلغت الأمانة العامة في أن تكون ممثلة بصفة المراقب في إحدى دورات مؤتمر الأطراف.
- ألا يعترض عن ذلك ثلث الأعضاء الحاضرين على الأقل.
- أن يخضع قبول واشتراك المراقبين للنظام الداخلي المعتمد من قبل مؤتمر الأطراف.

ويشير نص المادة السالفة الذكر، أن هناك جهات يتم إعفاؤها من تلك الشروط، وهي وكالات الأمم المتحدة المختصة، والوكالات الدولية للطاقة الذرية، وقد كانت الدول في مرحلة التفاوض تشترط أن يكون الإعفاء في المسائل التي تهم تلك الهيئات، أو الوكالات فقط، لكن نص المادة النهائي أعفى تلك الوكالات والهيئات دون المنظمات غير الحكومية من تلك الشروط. (عسكر، الحماية القانونية الدولية للمناخ، 2011م، صفحة 585).

وذهب فريق آخر، إلى أنه رغم اقتصر دور المنظمات غير الحكومية على المجال الإعلامي فقط إلا أن استغلالية وشفافية اشتراك المنظمات غير الحكومية في آلية امتثال الاتفاقية الإطارية، يمثل محاولة طموحة لتحقيق المشاركة في قلب عملية الامتثال نفسها، مما يعني بأن هذه المنظمات قد لا تؤثر على قرارات الأطراف في الاتفاقية، ولكنها قد تساهم في عملية تطوير

النظام القانوني لحماية المناخ بعدة طرق ووسائل رغم الصعوبات التي تقف عائقا في سبيل ذلك. (الكيش، 2013م، صفحة 398).

ومن أهم المنظمات البيئية غير الحكومية تأثيرا في هذا المجال، شبكة العمل المناخي (CAN)، (HASSING ., 2009) وهي شبكة عالمية من المنظمات غير الحكومية تأسست عام 1989م، وتضم أكثر من 1100 منظمة غير حكومية من أكثر من 120 دول.

وتنقسم الشبكة إلى ثماني مناطق، ولكل منطقة منسق خاص والمناطق هي: أوروبا الوسطى والشرقية، إفريقيا، أستراليا، المملكة المتحدة، أمريكا اللاتينية، جنوب آسيا، جنوب شرق آسيا، الولايات المتحدة، وكندا، وتعمل على تعزيز إجراءات الحد من النشاطات الإنسانية المتسببة في تغيير المناخ وفق رؤية تقوم على حماية الغلاف الجوي بشكل لا يضر بالتنمية المستدامة والمنصفة لجميع دول العالم.

وكذلك صندوق الدفاع عن البيئة (EDF) ومنظمة السلام الأخضر (Greenpeace) والصندوق العالمي للطبيعة (WWF) ومنظمة (Serra Club) ومنظمة (Ozone Action)، وغيرها من المنظمات غير الحكومية المهتمة بمشكلة تغير المناخ.

### المبحث الثاني: أساليب تدخل المنظمات غير الحكومية في حماية المناخ

ساهمت المنظمات غير الحكومية بشكل خاص في حماية المناخ، وذلك من خلال استعمال أساليب وطرق مناسبة لذلك، حيث تختلف هذه الآليات التي اتبعتها لغرض حماية المناخ، فمنها أساليب الدعم والمساعدة، والتي يظهر فيها تعاون المنظمات غير الحكومية مع الأطراف الأخرى، كتزويد الهيئات الرسمية بالبحوث والدراسات العلمية والقانونية، وإنشاء الاتحادات لحماية المناخ، والمواقع الإلكترونية لتوعية الشعوب، ومنها الأساليب المضادة، كالتنديد بالأساليب السلبية للهيئات الرسمية، وإقامة الدعاوى القضائية ضد الدول التي لا تمتثل لأساليب حماية المناخ.... الخ، وسوف نتطرق لهذه الأساليب من خلال مطلبين:

المطلب الأول: أساليب الدعم والمساعدة.

المطلب الثاني: أساليب الضغط.

المطلب الأول: أساليب الدعم والمساعدة

ويكون ذلك من خلال تقديم المساعدة للدول من أجل تنفيذ التزاماتها في مجال حماية المناخ والتي تتطلب خدمات المنظمات غير الحكومية والاستفادة من خبراتها فهي تجسد مظهر

من مظاهر التعاون بين الدول والمنظمات غير الحكومية وتمثل الأسلوب الذي يجب أن تكون عليه العلاقة بينهما. (شعشوع، 2013/2014م، صفحة 290).

ونتناول هذا الأسلوب من خلال الفروع التالية:

### الفرع الأول: تكوين اتحادات لحماية المناخ

ويتجسد ذلك، في انضمام واتحاد مجموعة كبيرة من الشركات إلى منظمة، من أجل وضع أهداف خاصة بها للحد من انبعاثات الغازات الدفيئة، مثلما قامت به المنظمة الأمريكية DuPont حيث قامت بوضع خطة يمكن من خلالها تخفيض انبعاثات الولايات المتحدة الأمريكية بنسبة 65% دون مستويات سنة 1990م. ويعد ذلك هدفا كبيرا بالمقارنة مع نسبة التخفيض المقررة للولايات المتحدة بموجب بروتوكول كيوتو، الذي قرر هذه النسبة بـ8%، وقد اعترفت هذه الشركات المتعددة الجنسيات بأهمية بروتوكول كيوتو كخطوة أولى من جانب المجتمع الدولي في مجال الحماية الدولية للمناخ، مع اعتقادهم بعدم وجود أي تعارضت بين النمو الاقتصادي وحماية المناخ. (عسكر، الحماية القانونية الدولية للمناخ، 2011م، صفحة 737).

### الفرع الثاني: إنشاء مواقع إلكترونية على مواقع الأنترنت

ومهمتها التوعية بأخطار مشكلة تغير المناخ والتصدي لها من خلال التوعية بمشروعات الطاقة المتجددة وكفاءة استخدامها وكيفية تحول الدول إلى اقتصاد منخفض التلوث وطرق تنفيذ مخططات الكربون للحد من انبعاثاته وحماية التنوع البيولوجي والموارد الطبيعية وحماية المناطق البحرية والساحلية... إلخ. ومن أهم هذه المواقع، center on global pew climate change (بريشي، 2017-2018م، صفحة 241).

وتعد فرنسا من الدول التي تكثرت بها تلك المنظمات ومنها شبكة (Action Climat-France) المعنية بظاهرة الاحتباس الحراري كما أنها تمثل المنظمات غير الحكومية في شبكة (CAN) ومنها كذلك جمعية قضايا تغير المناخ le changement climatique en question التي تعنى بإعداد التقارير عن مشكلة تغير المناخ وتقوم بنشرها وتضم أعضاء من المجلس الاقتصادي والاجتماعي وأكاديمية العلوم والتكنولوجيا، وأكاديمية العلوم الأدبية والسياسية، وكذلك جمعية مكافحة الكربون (action carbone) التي تعتمد في مجال تمويل مشروعات المحافظة على الغابات والأراضي الزراعية وكفاءة الطاقة والطاقت المتجددة.

الفرع الثالث: المساهمة في تزويد الدول والهيئات الرسمية الأخرى بخبراتها في مجال تغير المناخ.

إن الدور الفعال الذي تكتسبه المنظمات غير الحكومية يعود بالدرجة الأولى لمصداقيتها وفعاليتها الميدانية لدى العاملين معها، إلى جانب الكم الهائل الذي تقوم به من الدراسات والأبحاث والتقارير التي تقوم بإعدادها، وقد قامت بذلك وفقا للأسس العلمية وتقنية محكمة تشمل مختلف المسائل والقضايا المتعلقة بالمناخ. (طوير ، 2016م، صفحة 25).

فمثلا، نجد أن الهيئات الرسمية في بعض الاتفاقيات كالسكرتارية في اتفاقية تغير المناخ والاتفاقية التنوع البيولوجي، قد ساهمت مع المنظمات غير الحكومية بتزويدها بالبحوث والدراسات العلمية والقانونية والاقتصادية التي تساعد في نجاح تنفيذ هذه الاتفاقية، حيث يعتبر الدور الذي تمارسه هذه المنظمات من أكبر وأهم الأدوار التي تقوم بها، خاصة من خلال دمج الاعتبارات العلمية والاقتصادية والقانونية باتخاذ القرار السياسي.

كذلك نجد مثلا، قيام الاتحاد الدولي للمحافظة على البيئة مع مختلف الدول بأبعاد متعددة، كقيامهم بإعطاء مساعدات في مجال الخبرة الفنية اللازمة للتسيير البيئي، وكذلك مساعدة الدول على سن التشريعات الوطنية البيئية ووضع النظم البيئية إلى جانب الإعداد لمشاريع متعلقة بالبيئة، كإعداد مشروع قانون في حماية البيئة لسنة 1996م، بمقاطعة SALTA بالأرجنتين، إلى جانب العديد من النماذج المختلفة في هذا المجال.

وهناك العديد من المنظمات غير الحكومية المتمثلة على هيئة شبكات أفقية، في ميدان الخبرة مثل المركز CIEL العالي لقانون البيئة والتنمية والمؤسسة، من أجل التنمية للدولة والقانوني FIELD والمختصة في ميدان القانون الدولي للبيئة، والتي تقدم خبرة ذات مستوى عال مثل إدراج قواعد المنظمة العالمية للتجارة.

فالمنظمات غير الحكومية قد ساهمت بدرجة كبيرة، في وضع دراسات علمية وقانونية والقيام بأحدث البحوث والدراسات حول القضايا البيئية، بهدف التوصل لحماية البيئة واقتراح الحلول الممكنة حول الانتهاكات التي تطال المناخ.

وعليه، يتجلى هذا النوع من المساهمة خاصة في إطار النظام القانوني الدولي المتمثل في المركز الاستشاري، حيث تستدعي المنظمات الدولية غير الحكومية المتمتعة بهذا المركز، خاصة منها صاحبة الكفاءات العالية والخبرات لاستشارتها والأخذ برأيها واقتراحاتها في ميدان اختصاصاتها.

فالعملية التشاركية بين الدول والمنظمات غير الحكومية البيئية تعتبر مجالاً هاماً لاستفادة كل طرف من خبرة الآخر، فبينما تقدم هاته المنظمات الخبرة والتخصص توفر الدولة بدورها المناخ المناسب لإنتاج المعايير الدولية مع عدم السيطرة على هاته المنظمات. (PIERRE , 2000, p. 690).

كما يمكن أن تقوم المنظمات غير الحكومية بمساهمات هامة في مختلف مجالات حماية المناخ بما في ذلك التعليم والوعي بمشكلة تغير المناخ (مكتفي ، 2016/2017م، صفحة 108)، من خلال دراسة النواحي العلمية لهذه المشكلة. فعلى سبيل المثال أذكر منظمة (Climate Tracker) أو متعقب المناخ، حيث تعتبر هذه المنظمة كشبكة دولية تضم أكثر من 6000 شاب وشابة في 150 دولة حول العالم، تعمل على زيادة الوعي البيئي عن طريق تدريب الشباب حول كيفية الكتابة عن التغير المناخي وآثاره السلبية على مستقبل الحياة على كوكب الأرض، كما تهتم بالقضايا البيئية الأخرى، وقالت "لينة ياسين" مسؤولة برامج الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في تلك المنظمة أن: "Climate Tracker" تقوم سنوياً بتكوين فريق يتكون من 10 أشخاص أو أكثر من دول مختلفة لحضور مؤتمر قمة المناخ الدولية المعروف باسم (COP) حيث يقوم هذا الفريق بتغطية أحداث المؤتمر وكتابة المقالات في بلدانهم ونشرها في وسائل إعلام مختلفة لزيادة المعرفة الشعبية عن مؤتمرات المناخ وأهميتها. (زيدون ، 2017م).

واضطلعت بها منظمات مثل (VERTIC) وهي منظمة غير حكومية مستقلة، تتكون من عدة مراكز للبحوث الخاصة بالتحقيق والتدريب والمعلومات، وتهدف تلك المنظمة إلى تعزيز فالية وكفاءة التحقق كوسيلة لضمان الثقة في تنفيذ الاتفاقات الدولية وتبحث في جوانب الامتثال للاتفاقيات البيئية المتعددة الأطراف، ويركز برنامجها على الاتفاقية الإطارية وبرتوكول كيوتو.

### المطلب الثاني: أساليب الضغط

إلى جانب أساليب الدعم والمساعدة التي قامت بها المنظمات غير الحكومية من أجل تطوير التعاون بينها وبين الدول والمنظمات الحكومية وهو الأسلوب الأليق للعلاقة بينهما اضطرت المنظمات غير الحكومية إلى البحث عن أساليب أخرى للضغط على الأطراف المخالفة للمعايير والقواعد الدولية الكفيلة بحماية المناخ فاستخدمت هذه المنظمات وسائل

أكثر استشارة للرأي العام قد تصل إلى حد المواجهة بينها وبين الحكومات، ونحاول استعراض هذه الأساليب من خلال الفروع التالية:

### الفرع الأول: مراقبة امتثال الدول للصكوك الدولية المتعلقة بحماية المناخ

تقوم المنظمات غير الحكومية بدور المراقب والحارس الذي يُخطر عن التجاوزات الحاصلة في حماية البيئة بصفة عامة وفي حماية المناخ بصفة خاصة، حيث تقوم بنشاطات دولية متنوعة تؤثر في اتخاذ القرار السياسي في الدول إلى الحد الذي يمكن هذه المنظمات من فرض رقابتها على الهيئات الدولية ومراقبة تنفيذ الدول لالتزاماتها وفقا للاتفاقيات الدولية، ومن أمثلة ذلك دورها الكبير في مراقبة التنفيذ الفعال للاتفاقية تغير المناخ وبروتوكول كيوتو وهي معاهدة بيئية دولية خرجت للضوء في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، حيث قام مؤتمر الأطراف بمنح المنظمات حق الإبلاغ عن النشاطات الضارة بالبيئة التي تقوم الدول والحكومات بممارستها إلى اللجنة المعنية بالامتثال التي تكون تابعة للبروتوكول، لتقوم فيما بعد اللجنة بدراسة مدى امتثال الدول في تنفيذ التزاماتها، وتوضيح النتائج المترتبة عن عدم الخضوع والامتثال. (حمور و كهلان، 2017م، صفحة 36).

وكمثال على ذلك، تقوم شبكة عمل المناخ (CAN) بمراقبة تنفيذ إجراءات بروتوكول كيوتو وتقديم تحاليل من أجل اتخاذ الإجراءات الممكنة للكفاح ضد ظاهرة الاحتباس الحراري وهذه الإجراءات عبارة عن آليات مالية واقتصادية لدعم سبل حماية المناخ.

وتملك هذه المنظمات غير الحكومية بحكم تخصصها وسائل للوقوف على البيانات والاتصال بالجهات الموثوق بها وأهل الخبرة في مجال تغير المناخ، ومن ثمة، يسهل على الدول دراسة مشروعات القوانين المقترحة من لدن تلك المنظمات، حيث عملت بوسائل مؤثرة حاولت من خلالها مؤخرا تعديل قواعد العمل الدولية، إذ شكلت هذه المنظمات جماعة ضغط لا يستهان بها. (العشاوي، 2010م، صفحة 545).

### الفرع الثاني: إقامة دعاوى قضائية ضد الحكومات

بما أن المنظمات غير الحكومية لا تمتلك الشخصية القانونية الدولية، وبالتالي، لا تستطيع رفع دعاوى قضائية على مستوى الهيئات القضائية الدولية كمحكمة العدل الدولية مثلا، فإنها تلجأ أحيانا إلى القضاء الوطني من خلال رفع دعاوى ضد الحكومات التي تتسبب في تفاقم ظاهرة الاحتباس الحراري، ومن أمثلة ذلك في أستراليا تقوم جمعية الحفاظ على الحياة البرية بملاحقات قضائية ضد الحكومة بسبب مساهماتها في تغير المناخ ومنها أيضا شبكة

العمل المناخي الأسترالي، وكذلك الجمعية التي أسستها مجموعة متنوعة من الجماعات البيئية والناشطين من المحامين والعلماء في مجال حماية المناخ بأستراليا، والتي عرفت بـ (Climate Action Network Australia Cana) وتهدف لدراسة واستكشاف السبل القانونية لمفاوضات المتسببين والمسئولين عن أضرار تغير المناخ.

ومن أمثلة ذلك أيضا، في ألمانيا (Bund fur untel) ومنظمة (germano Walt) ومنظمة (Naturschutedeutschen) والتي قامت خلال عام 2005م، بتحريك دعوى قضائية أمام القضاء الألماني ضد الحكومة الألمانية والممثلة بوزارة الاقتصاد والعمل، لأنها تقدم إلتمانات التصدير للشركة (Euler Hermès) التي يركز نشاطها في مجالات صناعية تؤدي إلى زيادة انبعاثات الغازات الدفيئة ليس في ألمانيا فحسب وإنما في مناطق أخرى من العالم، وطلبت هذه المنظمات من المحكمة وفقا لقانون البيئة الألماني أن تمكنها من الكشف والاضطلاع على المعلومات الخاصة لمشروعات التي قامت بها هذه الشركة منذ عام 1997م.

وبناء على الأمر الصادر من المحكمة سنة 2006م، والذي قضى بالتزام وزارات الحكومة بإتاحة المعلومات المتعلقة بالمشروعات التي تبلغ قيمتها، أكثر من 15 مليون يورو، طلبت وزارة الاقتصاد الألمانية عدم الاستمرار في الدعوى، واتفقت مع المدعين على تسويتها وديا من خلال التفاوض معهم وتحقيق طلباتهم. (بريشي ، 2017-2018م، صفحة 245)

كما تم تحريك عدة دعاوى من قبل جمعيات غير حكومية فرنسية أمام مجلس الدولة الفرنسي، ومنها الدعوى التي أقامتها (Alsace nature) وتطلب فيها إلغاء قرار نزع ملكية الأراضي من أجل إنشاء طريق سريع بمدينة Strasbourg، وذلك لأن إقامة هذا الطريق سيؤدي على المساهمة في تغير المناخ من خلال القضاء على مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية بما يهدد بفساد بعض أنواع الكائنات الحية، والتأثير على التنوع البيولوجي. (بريشي ، 2017-2018م، صفحة 246).

كما أقام مركز الدفاع عن البيئة في الولايات المتحدة دعوى ضد شركة (Corp Owenscorning) المالكة لمنشأة (Greshman) وذهب فيها المركز المدعي إلى أن المنشأة المذكورة أقيمت دون الحصول على الترخيص المطلوب وفقا للقانون الهوائي النظيف في الولايات المتحدة، وأن الانبعاثات الصادرة منها تسهم في ارتفاع درجة حرارة الأرض بما يؤدي بالحق الضرر بالبيئة في (Oregon) والتي يستخدمها أعضاء المنظمات غير الحكومية المكونة للمركز في الاستجمام والترفيه. (بريشي ، 2017-2018م، صفحة 247).

### الفرع الثالث: تنظيم المظاهرات والاحتجاجات

غالباً ما لا تحقق التقارير والبلاغات الصادرة عن المنظمات غير الحكومية أية نتيجة، نظراً لتعنت المسؤولين في الدول والحكومات فتضطر المنظمات غير الحكومية إلى الضغط عليهم بتنظيم مظاهرات واحتجاجات للتبديد بالممارسات السلبية للهيئات الحكومية، وأحياناً تكون احتجاجاتها ضد قرارات السلطة العامة بالقيام بمظاهرات في أماكن إنجاز المشروعات. (بلباي ، عدم وجود سنة)

ففي سياتل على سبيل المثال، وبمناسبة انعقاد المؤتمر الوزاري الثالث لأعضاء منظمة التجارة العالمية سنة 1999م، شهدت المدينة مظاهرات حاشدة كانت من أكبر المشاهد في القرن العشرين لمعارضة منظمة التجارة العالمية من طرف متظاهرين بيئيين فقد اهتموا منظمة التجارة بأنها ستدمر البيئة وكان المطلب البيئي الأول لهؤلاء المتظاهرين هو أن تخضع أنظمة المنظمة للقوانين والاتفاقات البيئية الدولية.

ولقد نجحت هذه المظاهرات في توعية الكثير من الاقتصاديين وأصحاب القرار بخطورة السياسات البيئية داخل منظمة التجارة العالمية، فقد أكد مدير منظمة السلام الأخضر بأن مظاهرات سياتل قد حققت أهدافها، وأن منظمة التجارة العالمية ستضطر إلى التعامل بجدية مع المطالب البيئية، وأن القوى التي ستقوم بصياغة العلاقة بين البيئة والتجارة ستكون لسلامة البيئة وليست ليبروقراطية المنظمة التي لا تهتم إلا بتحقيق المكاسب المادية. (الكيش، 2013م، صفحة 397).

كما انتقدت المنظمات غير الحكومية العالمية في مجال البيئة الموقف السلبي للولايات المتحدة اتجاه بروتوكول كيوتو 1997م، والتي بعد توقيعها له انسحبت منه، ورفضت التصديق عليه، لأنه لا يتوافق مع مصالحها الاقتصادية، وبما أن وجود الولايات المتحدة ضمن التنظيم القانوني لحماية المناخ أمر جوهري لاعتبارها أنذاك أكبر دولة من حيث نسبة انبعاثات الغازات الدفيئة مع غياب أيضا الصين الغير معنية بالالتزامات في بروتوكول كيوتو، وهي آنذاك ثاني دولة من حيث الانبعاثات الدفيئة. (Sandrine , 2017, p. 25) كل ذلك أدى إلى إضعاف دور البروتوكول خلال فترة الالتزام الأولى الممتدة من 2008-2012م. (علام، 2002م) لذا بحث جانب من الفقه الأسلوب الذي يمكن أن يجعل الولايات المتحدة تعدل عن موقفها الرافض للمشاركة في أي صك دولي لحماية المناخ، حيث رأى بأنه يمكن أن يتمثل في

تعرضها لضغوط قوية خاصة منها الداخلية وذلك بقيام المنظمات غير الحكومية بتنظيم مظاهرات واحتجاجات داخل الولايات المتحدة.

ومنه، فقد أخذت تلك الاحتجاجات شكل الاعتصامات والمسيرات والضغوط على مستوى الأخبار بنشر الجرائد والتقارير البيئية ونشر دراسات فورية واقتراحات مكتوبة، أو شفوية، وتقديم معطيات علمية عن حالة المناخ...إلخ.

## الخاتمة:

خلصنا في نهاية بحثنا هذا إلى أن المنظمات غير الحكومية تبذل جهودا كبيرة ومستمرة في مجال حماية البيئة بصفة عامة وفي حماية المناخ بصفة خاصة، عن طريق وسائل وقائية حتى لا يقع الضرر متبنيّة مبدأ الحيطة والحذر، لأن الضرر البيئي إذا وقع قد يكون مستحيل جبره خاصة في مجال حماية المناخ، كون الغازات الدفيئة تمكث في الغلاف الجوي لمدة قد تمتد للألاف السنين.

وبما أن الدول الغنية والشركات العالمية أكثر خرقا للقوانين البيئية، فإن ما تسعى إليه المنظمات غير الحكومية العاملة في مجال تغير المناخ، يتعارض مع مصالح بعض الدول، خاصة الغنية، لاعتبارات اقتصادية، نظرا للدور الذي يقوم به الوقود الأحفوري الذي يعتبر العمود الفقري للاقتصاد، والذي جعل هذه المنظمات في مواجهة دائمة مع تلك الدول ذات المصالح التي ترفض الانصياع للصكوك الدولية المتعلقة بحماية المناخ، مما جعل بعض الفقهاء يطلقون على المنظمات غير الحكومية تسمية جماعة الضغط. هذا وقد خلصت الدراسة إلى بعض التوصيات التي نراها ضرورية في مساعدة المنظمات غير الحكومية في جهودها لحماية المناخ، وتتلخص هذه التوصيات فيما يلي:

- تفعيل دور المنظمات غير الحكومية فيما يتعلق بمتابعة امثال الدول لنظام حماية المناخ، ومراقبة جديّة التشريعات الوطنية والمطالبة بها إن لم تكن موجودة، وكذلك تحريك الدعاوى القضائية الوطنية ضد الدول التي تقوم بانتهاك النظام القانوني لحماية المناخ.
- منح الشخصية القانونية الدولية لبعض المنظمات غير الحكومية التي لها باع في حماية المناخ مثل منظمة السلام الأخضر.
- توفير آليات التنسيق بين المنظمات غير الحكومية والفواعل الدولية الأخرى، وهذا عن طريق عقد اجتماعات دورية مشتركة لتنسيق جهود المتخذة في مجال حماية المناخ،

وكذلك تنسيق العمل بين جهود المنظمات الدولية غير الحكومية منها، والإقليمية وكذا المنظمات المحلية، وهذا من خلال عقد المؤتمرات واللقاءات والتشاور حول مختلف المخاطر البيئية التي تهدد الكوكب الحي.

- تقديم الدعم والاهتمام بميزانية المنظمات الدولية غير الحكومية البيئية حتى تتمكن من مباشرة أعمالها الهامة في مجال حماية المناخ.

### قائمة المراجع:

#### أولاً: باللغة العربية

##### أ- المؤلفات

- 1- سلافة طارق عبد الكريم الشعلان، 2010م، الحماية الدولية للبيئة من ظاهرة الاحتباس الحراري في بروتوكول كيوتو 1997، بدون طبعة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان.
- 2- العشاوي صباح، 2010م، ط1، المسؤولية الدولية عن حماية البيئة، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، القبة، الجزائر.
- 3- عسكر محمد عادل، 2013م، القانون الدولي البيئي: تغيرات المناخ-دراسة تحليلية تفصيلية-، دار الجامعة الجديدة، المنصورة، مصر.
- 4- وائل أحمد محمد علام، 2002م، المركز الدولي للمنظمات غير الحكومية في الأمم المتحدة، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر.

##### ب- الأطروحات

#### ❖ أطروحة دكتوراه:

- 1- بريثي بلقاسم، 2017-2018م، الحماية الدولية لمواجهة ظاهرة الاحتباس الحراري، أطروحة دكتوراه، تخصص قانون العلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة جيلالي ليايس، سيدي بلعباس، الجزائر.
- 2- عمر الكيش عدنان مفتاح، 2013م التدخل الدولي لمواجهة ظاهرة الاحتباس الحراري والتغير المناخي، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة عين شمس، القاهرة، مصر.
- 3- قويدر شعشوع، 2013/2014م، دور المنظمات غير الحكومية في تطوير القانون الدولي البيئي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر.
- 4- عسكر محمد عادل، 2011م، الحماية القانونية الدولية للمناخ، رسالة دكتوراه، جامعة المنصورة، مصر.

## ❖ مذكرة ماجستير:

- 1- ظلال بدر عبد الله الحمداني، 2014م، دور برنامج أمم المتحدة للبيئة في حماية البيئة الدولية، كلية الحقوق، جامعة النهرين، جمهورية العراق.
- 2- تطوير كمال، 2016م، دور المنظمات غير الحكومية في تطوير القانون الدولي البيئي، كلية الحقوق، جامعة الجزائر01، الجزائر.
- 3- مكتفي نادية، 2016/2017م، الجريمة البيئية وتأثيرها على التنمية المستدامة في التشريع الدولي والوطني، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الحميد ابن باديس مستغانم، الجزائر.
- 4- وافي حاجة، 2013-2014م، جهود المنظمات الدولية غير الحكومية في مجال حماية البيئة-منظمة السلم الأخضر والصندوق العالمي للطبيعة نموذج، كلية الحقوق جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر.

## ج-المقالات:

- 1- بلباي إكرام، عدم وجود سنة، دور المنظمات غير الحكومية في قمع الجرائم البيئية، مجلة القانون الدولي والتنمية، المجلد1، العدد1، ص140-159، جامعة ابن باديس مستغانم، الجزائر.
- 2- حاجة وافي، 2015م، المنظمات غير الحكومية ودورها في حماية البيئة، مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية، مركز جيل البحث العلمي، العدد الأول.
- 3- حموته فاطمة، 2015م، استراتيجية التشبيك كمدخل لتفعيل دور المنظمات البيئية غير الحكومية لحماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة، مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية، مركز جيل البحث العلمي، العدد الأول.
- 4- كهلان طارق، تثار حمود، 2017م، دور المنظمات غير الحكومية في حماية البيئة، مجلة جامعة البعث، الجز39، العدد58، حمص، سوريا.

## د-المداخلات:

- 1- بن ضافر الدهيسي بندر، 23-24 أبريل 2018م، جهود المنظمات الدولية غير الحكومية الفاعلة في حماية البيئة من التلوث، فعاليات المؤتمر العلمي الخامس، بعنوان "القانون والبيئة" الذي نظمته كلية الحقوق بجامعة طنطا، مصر.

## هـ-المقالات على مواقع الإنترنت:

- 1- زيدون فلاح، 9نوفمبر 2017م، دور المنظمات غير الحكومية في حماية المناخ، على الموقع الإلكتروني:  
الم/-حماية-في-الحكومية-غير-المنظمات-دور/https://mustaqila.Com

## ثانيا: باللغة الفرنسية:

1-HASSING .Léna, la lutte contre le changement climatique en Europe :Union Européenne et ONG environnementales deux acteurs différents pour un Objectif commun, Maitrise :Univ. Genève 2009.

2-PIERRE Marie Dupuy, droit international public,5émé édition,Dalloz,2000.

3-Renaud BETTIN, Les ONG moteur de l'avant Revue Juridique de l'Environnement numéro spécial 2017 Après l'Accord de Paris quels droits face au changement climatique?

4-Sandrine Maljean-DUBOIS .Le Droit international du climat AMU 2017.